

## مؤتمر "هجرة الكفاءات من بلدان شرق وجنوب المتوسط وأفريقيا وإليها" في جامعة القديس يوسف

نظم المرصد الجامعي للواقع الاجتماعي الإقتصادي التابع لجامعة القديس يوسف بالتعاون مع مركز روبر شومان والمركز الدولي للتدريب وتمويل من الإتحاد الأوروبي، مؤتمر "هجرة الكفاءات من بلدان شرق وجنوب المتوسط وأفريقيا وإليها"، في إطار أعمال "الإتحاد من أجل الأبحاث التطبيقية عن الهجرة العالمية" (CARIM)، بحضور رئيس الجامعة البروفسور رينيه شاموسي ووزير العمل بطرس حرب وحشد من الباحثين اللبنانيين والعرب والأوروبيين والأفارقة.

وقد أشار البروفسور شاموسي في مستهل اللقاء أن الأرقام التي زوّدنا بها المرصد الجامعي بإدارة السيدة شوهاغ كاسباريان بين العام 2005 والعام 2008 تشير إلى أن 25 في المئة من طلابنا قرروا الهجرة. ولا شك في أنه يترتب عن هذه المشكلة انعكاسات متعددة منها تفكك العائلات وتأذي اقتصاد البلد واستغلال الزعماء السياسيين والدينيين لهذه الذريعة في نقاشاتهم ليزيدوا من حدة الانقسام.

وتابع شاموسي "أنتم تعلمون أفضل مني أسباب هذه الهجرة لكن، إلى جانب الأسباب الأمنية والمصاعب الاقتصادية التي تدعو إليها، لا يسعنا أن ننسى بعداً مهماً يتعلق بالنظام الجامعي بحد ذاته القائم اليوم. ففي كافة البلدان، يتم تشجيع الطلاب على التنقل في جميع أنحاء العالم. فيأتون بأعداد كبيرة إلى منطقتنا لمتابعة عدد محدد من الفصول لكن عندما يتعلق الأمر بنا تبدو المسألة صعبة... فيفضل طلابنا المهاجرة هجرة نهائية حين يحصلون على شهادتهم. على أي حال، ستكون المشكلة القديمة المعروفة باسم "هجرة الأدمغة" والتي يمكننا وصفها اليوم بـ"تجلي العولمة" في صلب نقاشاتكم. عسى أن تسمح كفاءاتكم مجتمعة بإيضاح الأمور بشكل أفضل في هذا الميدان، وبإعطاء السياسيين فرصة تحديد الخيارات الملحة التي ينبغي القيام بها من أجل تنمية كل بلد وكل كيان."

من جهته قال حرب "إن فتح الحدود بين البلدان والتبادل الحر للبضائع والخدمات وحرية حركة الرساميل ونقل المعلومات والمعرفة على المستوى العالمي، كلها حوافز جعلت شبابنا الأكثر كفاءة يتوجهون إلى جهات العالم المتعددة لإرضاء تطلعاتهم على صعيد المعرفة وطموحاتهم على صعيد المهنة. مع ذلك، تصبح هذه الرغبة الشرعية أليمة حين يسعى العنصر البشري للهجرة الدائمة من دون أمل بالعودة."

وتابع حرب معددا السياسات والورش التي تساهم في الحد من الهجرة، منها إعادة إطلاق "المكتب الوطني للإستخدام"، الإصلاح القانوني والمؤسساتي والمالي "للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي" من أجل تغطية صحية شاملة وتقاعد لائق، وإعادة النظر بقانون العمل اللبناني ليصبح مطابقاً لمتطلبات المعاهدات الدولية. كما نبه حرب إلى أن هذه السياسات لا تكفي وحدها لمواجهة البطالة والهجرة بل يجب إطلاق عقد اجتماعي-إقتصادي من أجل التنمية والعمل، يسمح بإقامة توافق اجتماعي متين وإستراتيجية مستدامة وبرامج متماسكة على الصعيد الاجتماعي والإقتصادية والتربوية.

من جهتها تحدثت هيلين بورغاد مديرة وحدة الأمن والهجرة في اللجنة الأوروبية (Commission Européenne) عن عدم توفر المعطيات العلمية عن الهجرة بشكل كاف وهذا ما تحاول شبكة CARIM، التي تضم مراقبين علميين من دول الجنوب والبحر المتوسط وخبراء من بلدان الإتحاد الأوروبي، معالجته عبر الدراسات الأكاديمية ومراقبة وتوقع دفعات الهجرة من وإلى وعبر تلك البلدان، وعبر تزويد صناع القرار فيها بتلك الدراسات لمساعدتهم على إتخاذ القرارات المناسبة على أسس علمية.

وقد توالى الندوات على مدى يومين نوقشت خلالها الأبعاد الديموغرافية والإقتصادية والقانونية والإجتماعية والسياسية لموضوع الهجرة. كما قدم عدد كبير من الأساتذة والباحثين مداخلاتهم منهم شوهاغ كاسباريان وفاديا كيوان وجورج قرم من جامعة القديس يوسف وحسن جوني من الجامعة اللبنانية وساري حنفي من الجامعة الأميركية في بيروت.

-إنتهى-